

شركاء التنمية
للبحوث والاستشارات
والتدريب



تقرير متابعة حالة الاقتصاد المصري
الربع الرابع من العام المالي 2014/13

01 ديسمبر 2014

ملخص تنفيذي:

رغم الاستقرار النسبي في الأوضاع الداخلية عقب تولي الرئيس السيسي حكم البلاد، ما زالت معدلات الأداء الاقتصادي جداً متواضعة، في ظل مناخ يسوده درجة عالية من الاحتقان وعدم الاستقرار. بصفة رئيسية، ورغم تحسن أداء السياسات الحكومية استمر ضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل تزايد طفيف في حجم الاستثمارات الكلية وزيادة كبيرة في حجم الدين العام مع تحسن نسبي في وضع ميزان المدفوعات مع استمرار تشوهات الهيكليّة ولاسيما بالنسبة للميزان التجاري مع حدوث استقرار نسبي في إحتياجات النقد الأجنبي بفضل ما تبقى من حزم المساعدات الخارجية.

استمرار ضعف معدلات النمو:

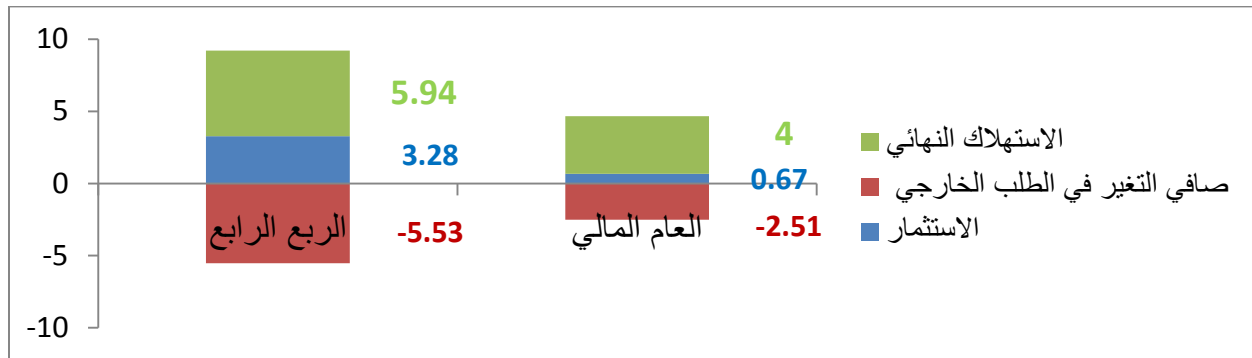
بالرغم من تحسن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة المصرية الجديدة والتي تمارس عملها منذ تولي الرئيس السيسي الحكم، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لا تزال ضعيفة خلال الربع الرابع من العام المالي 2014/2013، فقد استمر التحسن الطفيف في معدل النمو خلال الربع الرابع من العام المالي 2014/2013 ليصل إلى 3,7% مقابل 2,5% خلال الربع الثالث و1,4% خلال الربع الثاني، وهو ما يشير إلى بدء دوران عجلة النشاط الاقتصادي وذلك مع السير قدماً نحو الاستقرار الأمني بالبلاد، فيما حقق معدل النمو السنوي للناتج نحو 2.2% خلال العام المالي 2014/13 مقابل 2,1% عام 2013/12.

هذا ويعد كل من الاستهلاك النهائي والتغير في الاستثمارات المحفزان الرئيسيان للنمو الاقتصادي بنسب 5.9 و 3.3 نقاط مئوية خلال الربع الرابع من العام المالي 2014/13 على التوالي، بينما كانت مساهمة صافي التغير في الطلب الخارجي بالسالب بنحو 5.5 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. وينطبق نفس الوضع على العام المالي بأكمله، حيث ظل الاستهلاك النهائي هو المحفز الأساسي للنمو.

على مستوى القطاعات، حدث ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الصناعة التحويلية خلال الربع الرابع ليصل إلى 21.9% مقابل 1.4% في العام السابق نتيجة عودة بعض الشركات للعمل مرة أخرى بعد توقفها، وزيادة عدد الواردات داخل المصانع. كما ارتفع معدل نمو قطاع الأنشطة العقارية ليسجل نحو 13.3% خلال الربع الرابع من عام 2014/13 مقابل نحو 4.4% عن نفس الفترة من العام السابق نتيجة لارتفاع القيمة الاجارية الفعلية والمحاسبية. وكذا عاودت قناة السويس النمو محققة معدل 4.5% مقابل نمو سالب بنحو 2.8% خلال العام السابق. وكذلك حدث ارتفاع في معدل نمو الخدمات الاجتماعية والاتصالات والمعلومات والمرافق العامة، بينما تراجعت معدلات نمو قطاعات التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين والزراعة، إضافة إلى تحقيق قطاعات السياحة والأنشطة الاستخراجية لمعدلات نمو سالبة.

ومن ناحية أخرى، فإن معدلات النمو المحققة مازالت أقل كثيراً من المعدلات المرجوة، وكذلك بالنسبة لأداء بعض القطاعات التي شهدت ارتفاعاً نسبياً خلال تلك الفترة، الأمر الذي يؤكد على أهمية تبني سياسات تعمل على تحفيز الإنفاق الاستهلاكي - بشقيه العام والخاص- والذي يُعد العامل الخاص بتنشيط المعاملات الاقتصادية وتفعيل ديناميكية النمو، فضلاً عن حتمية تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني لتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التصدير.

مصادر النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)



معدلات نمو الناتج القطاعي خلال الربع الرابع من العام المالي 2013/12

معدل النمو الربعي (%)	النشاط الاقتصادي	معدل النمو الربعي (%)	النشاط الاقتصادي
2014/13		2014/13	
13.3	الأنشطة العقارية	-18	السياحة
2.5	المال والأعمال والتأمينات	3	التشييد والبناء
1.3	الزراعة	21.9	الصناعة التحويلية
-9.3	الصناعة الاستخراجية	2.3	النقل والتخزين
5.6	الخدمات الاجتماعية	2	تجارة الجملة والتجزئة
3.2	المرافق العامة	4.4	الاتصالات والمعلومات
بتكلفة عوامل الإنتاج	الإجمالي العام	4.5	قناة السويس

المصدر: وزارة التخطيط.

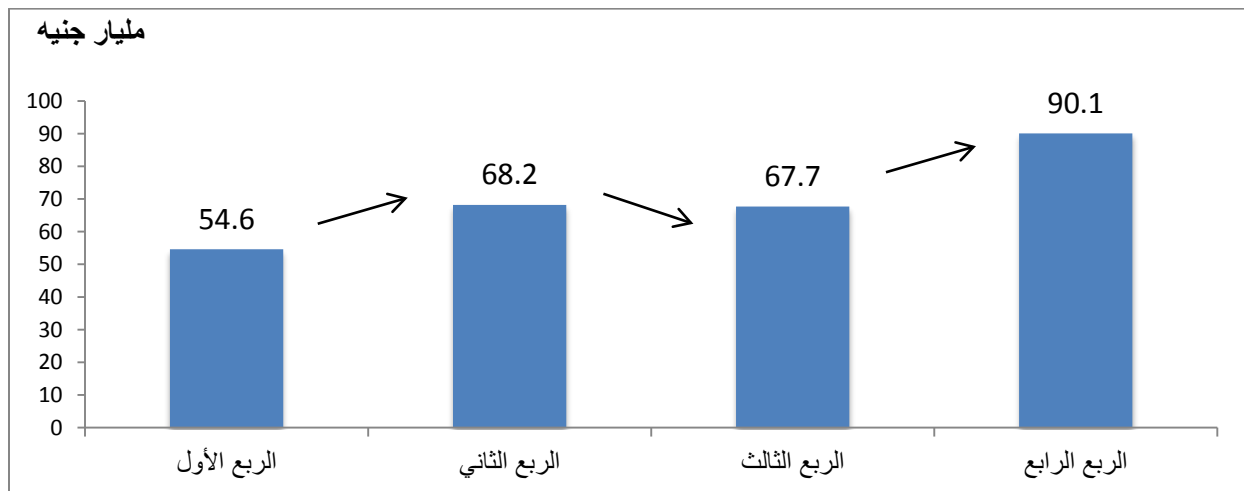
ويعزى استمرار ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة إلى أسباب عدة من بينها: استمرار ضعف معدلات الاستثمار الحكومي والخاص الوطني والأجنبي على حد سواء، استمرار الاحتجاجات والمظاهرات العمالية للمطالبة بتحسين أوضاعهم، وبما أدى إلى تعطيل الإنتاج في بعض القطاعات الهامة مثل الحديد، حدوث تراجع في قطاعات رائدة كالسياحة وقناة السويس والبتترول والغاز الطبيعي، استمرار ارتفاع تكلفة الحصول على تسهيلات ائتمانية من القطاع المصرفي المحلي، استمرار ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات السلعية الضرورية ولاسيما من الغذاء والطاقة.

تزايد طفيف في الاستثمارات الكلية:

يرجع ضعف معدل النمو الاقتصادي المحقق في جزء منه إلى بطء تحسن معدلات الاستثمار، حيث حققت الاستثمارات الكلية معدل للنمو بلغ 12.9% بإجمالي بلغ 280.6 مليار جنيه خلال عام 2014/13، وذلك بعد أن كانت قد تراجعت بنسبة 3.7% خلال عام 2013/12 الأمر الذي يعود لتحسن مناخ الاستثمار خلال عام المتابعة. الأمر الذي يبرز طبيعة العلاقة الطردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار المحقق، ومن ثم حتمية تهيئة مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات وزيادة معدلات الاستثمارات القائمة.

وعن هيكل الاستثمارات الكلية بحسب جهات الإسناد، فقد استحوذت استثمارات القطاع الخاص على النسبة الأكبر خلال الربع الرابع من عام 2014/13 حيث بلغت نحو 54% مقابل 24% استثمارات حكومية، وبلغت استثمارات القطاع الخاص نحو 62% خلال العام المالي 2014/13. فيما يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية خلال ربع المتابعة استحواذ قطاعي الصناعات التحويلية والنقل والتخزين وقناة السويس على أعلى نسبة في الهيكل القطاعي للاستثمارات بنحو 14% لكل منهما. بينما تواضع حجم الاستثمارات الموجهة لقطاعي السياحة و تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 1.3% و 3.4% على التوالي.

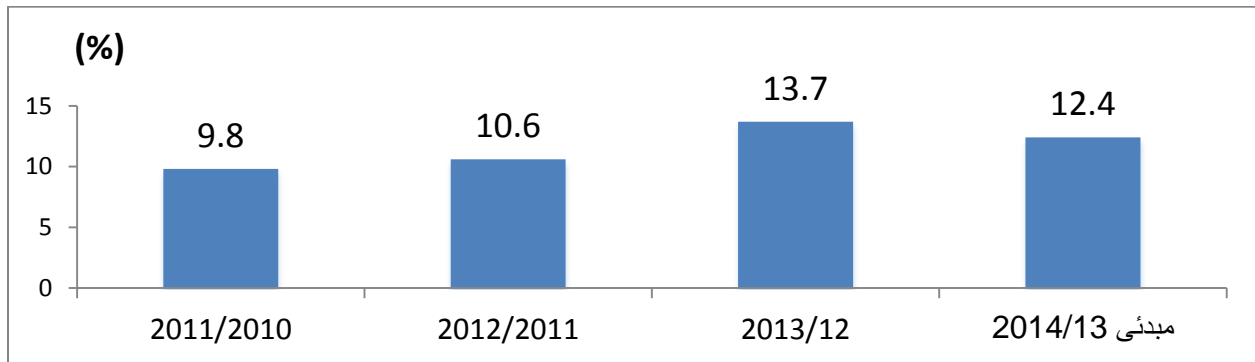
تطور حجم الاستثمارات الكلية خلال عام 2014/13



المصدر: وزارة التخطيط .

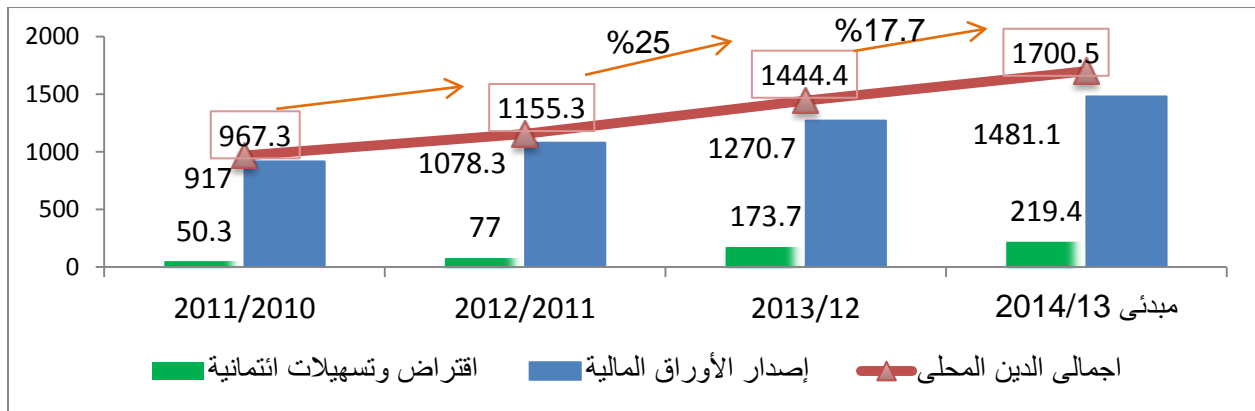
زيادة حجم الدين العام:

مع وصول عجز الموازنة إلى معدلات حرجة، حيث وصل إلى 12.4% خلال العام المالي 2014/2013 مقابل 13.7% خلال العام 2013/2012، لم تجد الحكومة بداً من الأستدانة داخلياً وخارجياً لسد حاجتها من السيولة النقدية. إذ تعتمد الحكومة بشكل كبير على طرح أوراق مالية (أذون خزانة وسندات) لتسويقها لدى القطاع المصرفي المحلي الذي يشكل حالياً أكثر من نصف أصوله المالية استثمارات في أوراق مالية حكومية. الأمر الذي أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للحكومة وتدهور التصنيف الائتماني لكلا من الديون والبنوك المصرية.

تطور نسبة العجز الكلي للنتاج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط .

وعليه فقد ارتفع اجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة ليصل إلى 1700.5 مليار جنيه بنهاية يونيو 2014 بنسبة زيادة بلغت نحو 17.7% عن نهاية العام المالي السابق له. هذا وقد تم تمويل النسبة الأكبر من هذا الدين من خلال إصدار الأوراق المالية المتمثلة في أذون وسندات الخزانة ، والنسبة الأقل تم تمويلها من خلال الاقتراض والتسهيلات الائتمانية من الجهاز المصرفي.

تطور إجمالي الدين المحلي بحسب مصدر التمويل

المصدر: وزارة التخطيط .

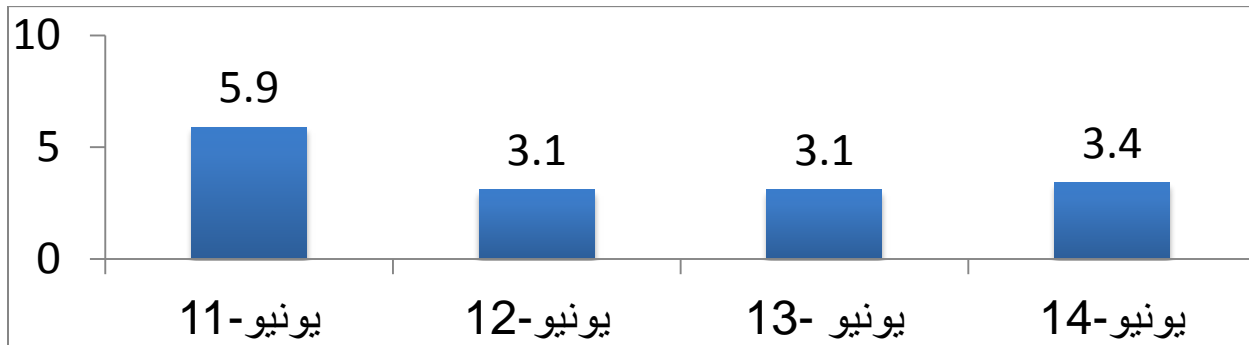
وبالنسبة للاقتراض الخارجي، فقد شهد الدين الخارجى ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2014/2013 حيث ارتفع من 43.2 مليار دولار إلى 46.1 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت نحو 6.7%، وهى أقل من مثيلتها فى العام السابق والذى بلغت فيه نسبة الزيادة فى الدين الخارجى نحو 25.6%. ويلاحظ أن هيكل الدين العام الخارجى قد تغير فقد انخفضت الديون قصيرة الأجل من 16.2% من إجمالي الدين الخارجى إلى نحو 8%. وهو ما يعنى تخفيض الضغط على الموازنة فى الأجل القصير. فيما لا تزال الحكومة المصرية تنتظر المزيد من القروض، كجزء من سياسة إقتراض توسعية وبما يؤدي إلى زيادة حجم الدين الإجمالي وتغيير هيكله نحو مزيد من الدين الخارجى، الأمر الذى يستتبع بالضرورة زيادة أعباء خدمة الديون وبالعملة الصعبة في حالة الديون الخارجية-التي تلتهم حالياً نحو ربع الانفاق العام فى مصر.

وبناء عليه، يمكن القول أنه رغم تحسن أداء الحكومة في صنع السياسات العامة في مصر، فقد استمرت في سياسة الاستدانة المفرطة، حيث اقترب وصول مجموع الدين العام (الداخلي والخارجي معاً) إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي تقريباً وبما يتخطى كل الحدود الأمانة للدين، فيما لا تزال الحكومة في حاجة لسد فجوتها التمويلية المتزايدة. ورغم أن الاقتراض المحلي لا يزال المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة حتى الآن، إلا أنه من المتوقع تغير هيكل الدين لصالح الدين الخارجى في المستقبل ولاسيما في حالة حصول مصر على المزيد من القروض الخارجية مع إقتراب قدرة الحكومة على الاقتراض الداخلي من حدودها القصوى.

استقرار نسبي في إحتياطيات النقد الأجنبي:

نتيجة لاستمرار رغبة البنك المركزي في التخفيف من الضغوط المتزايدة على قيمة العملة المحلية من خلال السحب من إحتياطيات النقد الأجنبي، في ظل استمرار تراجع تدفقات العملات الأجنبية من السياحة والاستثمارات الأجنبية وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات ولاسيما من السلع الأساسية كالغذاء والطاقة والسلع الوسيطة، تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى "الحد الحرج" الذى حدده البنك المركزي عند مستوى 15 مليار دولار أميركي، ليصل إلى 14.9 مليار دولار بنهاية شهر يونيو من عام 2013/12، ليشهد ارتفاعاً مرة أخرى خلال العام المالي 2014/13 حيث وصل إلى 16.7 مليار دولار. وبما رفع من قدرة احتياطي النقد الأجنبي على تغطية الواردات السلعية بواقع 3.4 شهر بعد أن كانت 3.1 شهر خلال يونيو 2013.

قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية الواردات المصرية



المصدر: وزارة التخطيط .

تعتبر الإيرادات من قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر. وقد ترتب على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها البلاد منذ يناير 2011 إلى هبوط حاد في الإيرادات من هذين المصدرين، وبما يشكل ضغطاً مستمراً على الإحتياطيات من النقد الأجنبي. حيث حدث إنخفاض ملحوظ في حجم الإيرادات السياحية خلال العام المالي 2014/13 بنسبة 47.9% مقارنة بعام 2013/12 وذلك نتيجة للإنتخفاض الكبير في أعداد السائحين القادمين بنسبة 34.7% وعدد الليالي السياحية بنسبة 48.8% في العام ذاته مقارنة بعام 2013/12.

تحسن نسبي في وضع ميزان المدفوعات:

حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو 1.5 مليار دولار عام 2014/2013 مقابل فائض طفيف بنحو 237 مليون دولار خلال السنة المالية السابقة.

2014 / 2013	2013 / 2012	2012 / 2011	2011 / 2010	
33702.7 (-)	30694.72 (-)	34139.0 (-)	27103 (-)	الميزان التجاري
26119	26988.1	25071.9	26992.5	الصادرات
59821.7	57682.8	59210.9	54095.5	الواردات
978.5	5039.4	5584.7	7878.4	الميزان الخدمي
2356.3 (-)	6390.4 (-)	10146.3 (-)	6087.8 (-)	رصيد المعاملات الجارية
1478.6	237	11278.4 (-)	9753.9 (-)	الميزان الكلي

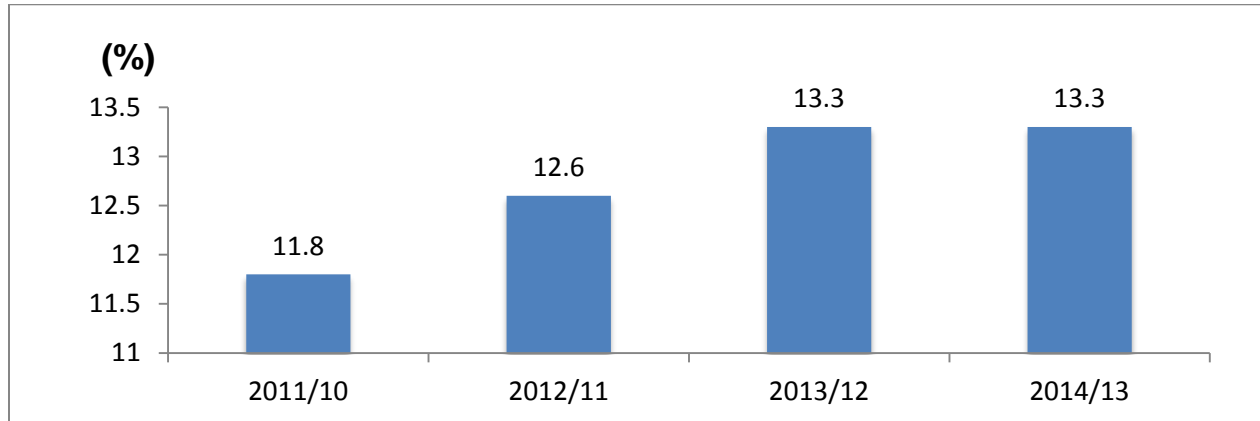
المصدر: البنك المركزي المصري.

رغم تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي، فقد تزايد العجز في الميزان التجاري بنسبة 9,8% عن العام السابق ليبلغ 33,7 مليار دولار، مقابل 30,7 مليار في العام السابق وذلك نتيجة أساسية لزيادة الواردات بمعدل 3,7% وتراجع حصيلة الصادرات بنحو 3,2% خلال نفس الفترة. كما حدث إنخفاض في قيمة الميزان الخدمي بنسبة 80.5% نتيجة لتراجع الإيرادات السياحية بنحو 48% خلال عام 2013/2014 مقارنة بعام 2012/2013. بينما حدث تحسن في ميزان المعاملات الجارية، حيث إنخفض العجز من 6.4 مليار دولار عام 2013/2012 إلى 2.4 مليار عام 2014/2013، كنتيجة أساسية لزيادة صافي التحويلات بدون مقابل والتي وصلت إلى 30.4 مليار دولار مقابل نحو 19.3 مليار خلال العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع صافي التحويلات الرسمية لتصل إلى 11.9 مليار دولار مقابل 836 مليون في العام السابق.

استمرار معدلات البطالة المرتفعة:

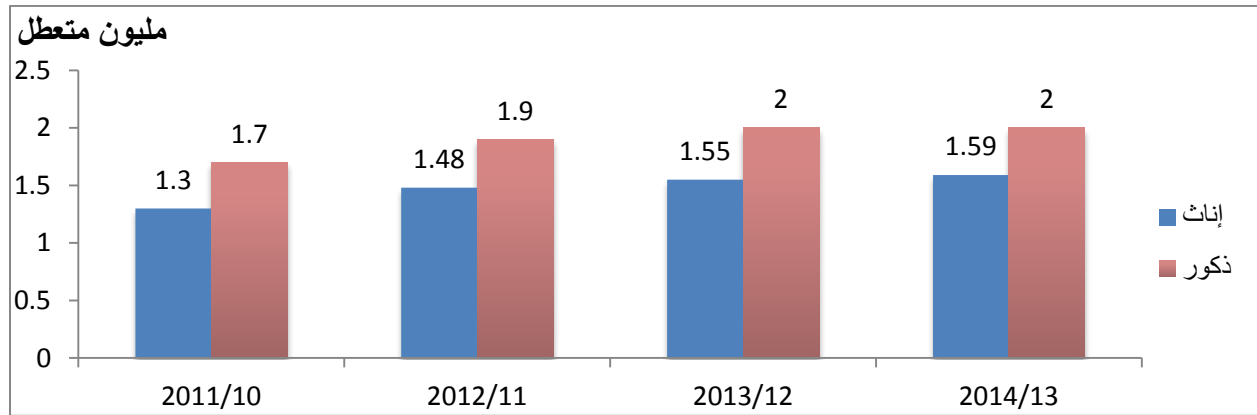
استقر معدل البطالة عند 13,3% خلال العام المالي 2013/2014 عند نفس مستوى العام السابق، مع التراجع الطفيف خلال الربعين الثالث والرابع من نفس العام، مما قد يشير إلى بداية تراجع أعداد المتعطلين وارتفاع معدلات التشغيل خلال الفترة القادمة، في حال تبني السياسات التشغيلية الملائمة.

تطور معدل البطالة خلال سنوات المتابعة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تطور أعداد المتعطلين طبقاً للنوع خلال فترات المتابعة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

هذا وقد استمرت تشوهات سوق العمل على حالها، حيث استمر ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وكذا استمر انتشار البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة، لتفوق نسب المتعطلين بين خريجي التعليم الفني المتوسط، وتلك السائدة بين حملة المؤهلات الجامعية. كذلك ارتفعت نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل عن العام السابق (من 23.5% إلى 33.4%) وخاصة بين الذكور لتصل إلى 50.3% مقارنة بنحو 38%، مع ارتفاع نسب المتعطلين لمدة ثلاث سنوات إلى 54.7% هذا العام مقارنة بحوالي 47.8% في العام السابق؛ مما يشير إلى امتصاص سوق العمل للداخلين الجدد بشكل أكبر وعدم السحب من رصيد المتعطلين وهو ما أدى إلى استقرار معدل البطالة عند 13.3%.